دور الوعي الضريبي في تعزيز الإيرادات وتحقيق التنمية الاقتصادية

م.د. حسين حزام بدر
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم
hussein_hezam@uomustansiriyah.edu.iq

مستخلص البحث:

يهدف البحث إلى استقصاء دور الوعي الضريبي في تعظيم الإيرادات العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال تحليل العلاقة بين مستوى الوعي لدى المكلّفين وامتثالهم للالتزامات الضريبية، وكذلك استعراض التجارب الدولية والعربية والعراقية في هذا المجال. يرتكز البحث على أن الوعي الضريبي ليس مجرد معرفة قانونية بواجبات الأفراد والمؤسسات، بل يشمل إدراكهم لأهمية الضرائب في تمويل الخدمات العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية، مما يساهم في تعزيز الثقة بين الدولة والمكلفين وبناء ثقافة ضريبية إيجابية. اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي ومقارن لاستعراض الأدبيات المتخصصة وتحليل تجارب عدة دول، حيث تبين أن الدول ذات الأنظمة الشفافة والنظم الإلكترونية المتطورة، مثل دول شمال أوروبا والمملكة المتحدة وأستراليا، تحقق مستويات عالية من الامتثال الضريبي؛ كما أن بعض الدول العربية مثل المغرب وتونس والأردن ومصر تسعى إلى تبسيط الإجراءات الضريبية وتعزيز حملات التوعية كآلية لتحسين الأداء الضريبي. وفي السياق العراقي، تم تسليط الضوء على أهمية تعديل القوانين والتعليمات التنفيذية لتبسيط الإجراءات وبناء الثقة مع المكلّفين.

الكلمات المفتاحية : الوعي الضريبي، تعزيز الإيرادات، تحقيق التنمية الاقتصادية مستوى الوعي لدى المكلفين

المقدمة :

يعدّ النظام الضريبي أحد الركائز الأساسية في بناء أي اقتصاد وطني، إذ تمثّل الضرائب مصدراً رئيسياً للإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدول في تمويل مشروعاتها التنموية وتقديم الخدمات العامة المتنوعة. إن الوعي الضريبي لا يقتصر على معرفة الأفراد بحقوقهم وواجباتهم الضريبية فحسب، بل يتسع ليشمل فهمهم لدور الضريبة في تمويل المشروعات الحكومية، وتطوير البنى التحتية، وتحسين جودة الخدمات العامة، كالخدمات الصحية والتعليمية والأمنية، فحين يتمتع المواطنون بوعي ضريبي مرتفع، تتعزز لديهم القناعة بأن مساهمتهم المادية عبر الضريبة هي استثمار في مستقبل أفضل، وإسهام مباشر في بناء مجتمع أكثر رفاهية واستقراراً. ومن ثم، تتعمق علاقة الثقة بين الدولة والأفراد، وتتعزز المشاركة المجتمعية في صياغة السياسات العامة ودعمها، الأمر الذي ينعكس على معدلات الامتثال الضريبي، ويحد من ظواهر التهرب والتحايل التي تحرم الخزانة العامة من موارد حيوية، بالرغم من الأهمية البالغة للوعي الضريبي، تعاني كثير من الدول، لا سيّما في الاقتصادات النامية، من قصور ملموس في هذا الجانب، ويتجلّى ذلك في ضعف معدلات الامتثال، وانتشار ثقافة سلبية حيال الالتزام الضريبي، سواء لأسباب تتصل بغياب الشفافية الحكومية، أو بضعف جهود التوعية والتثقيف، أو بتردّي الثقة في منظومة الحكم، ومع أن الدولة قد تعتمد على أدوات قانونية وإدارية لكبح التهرب الضريبي، فإن هذه الإجراءات تبقى محدودة الفاعلية إن لم تُعزّز بوعي ضريبي يرسّخ القناعة الطوعية بأهمية المساهمة المالية في بناء المجتمع، فالمسألة ليست مجرد تحصيل إيرادات فحسب، بل خلق مناخ ثقافي واقتصادي يشجع على الالتزام، وفي ظل هذه البيئة المعقّدة، تتزايد الحاجة إلى تعزيز الوعي الضريبي لمواجهة التحديات المالية المتنامية، وذلك من خلال إشراك المجتمع في تحمّل جزء من المسؤولية الوطنية، وتمكين الدولة من إدارة مواردها بكفاءة وشفافية. وسيتناول البحث الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي، ثم يناقش دور هذا الوعي في الحد من ظواهر التهرب ورفع مستويات الإيراد العام، ويعرّج على كيفية توظيف هذه الإيرادات في تحقيق التنمية الاقتصادية، عبر تحسين بيئة الاستثمار وتعزيز العدالة الاجتماعية، وفي ضوء ذلك، سيُقدّم المطلب الأخير مقترحات عملية لرفع مستوى الوعي الضريبي، متضمّنةً إصلاحات هيكلية في السياسات التعليمية والإعلامية، وكذلك تعزيز آليات الشفافية والمسؤولية الحكومية.

ثانيا: أهمية اختيار الموضوع

تتجلى أهمية هذا الموضوع في:

1. البعد الاقتصادي: يساهم ارتفاع معدلات الامتثال الضريبي الناتج عن الوعي في زيادة الإيرادات العامة، ممّا يتيح للحكومات توسيع الإنفاق على مشاريع التنمية والبنى التحتية.
2. البعد الاجتماعي: يعكس الالتزام الضريبي وعياً مجتمعياً عاماً بأهمية المشاركة في تمويل الخدمات العامة وتحسين جودة الحياة، وهو ما يعزّز الثقة بين الدولة والمجتمع.
3. البعد المؤسسي: يعزز الوعي الضريبي مؤشرات الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام، وبالتالي تحسين سمعة الدولة مالياً واستثمارياً.

ثالثاً: مشكلة البحث :

بالرغم من تطور الأنظمة الضريبية في العديد من الدول، فإن هناك قصوراً في الوعي الضريبي لدى شرائح واسعة من المجتمع والأفراد المكلفين بالضريبة، هذا النقص في الوعي يؤدي إلى تراجع نسب الامتثال، واللجوء إلى التهرب أو التحايل، ممّا يحرم الخزانة العامة من موارد مهمة تعوق تنفيذ مشاريع البنية التحتية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وعليه، تتمثل إشكالية البحث في:

ضعف الوعي الضريبي لدى المكلفين وكيفية معالجته باعتباره عائقاً أمام تعظيم الإيرادات وتحقيق التنمية الاقتصادية.

رابعاً: أهداف البحث

1. التعرف على مفهوم الوعي الضريبي ومحدداته: وضع إطار نظري لتحديد عوامل بناء وتعزيز الوعي الضريبي لدى الأفراد والمؤسسات.
2. تحليل أثر الوعي الضريبي على تعظيم الإيرادات العامة: توضيح العلاقة بين مستويات وعي المكلفين بالضريبة وارتفاع نسبة الامتثال الضريبي.
3. بيان دور الوعي الضريبي في تحقيق التنمية الاقتصادية: تسليط الضوء على كيفية ترجمة الإيرادات الضريبية المتنامية إلى استثمارات ومشاريع تنموية.
4. اقتراح سياسات وآليات عملية: المساهمة في صياغة مجموعة من التوصيات والإجراءات التي يمكن أن تتبناها الجهات المعنية لرفع الوعي الضريبي وتحسين مستويات الامتثال.

خامسا : المنهجية المتبعة

منهجية الدراسة وحدودها

تسعى هذه الدراسة إلى استقصاء دور الوعي الضريبي في تعزيز الإيرادات العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية، مستندةً إلى إطار منهجي متكامل يجمع بين المناهج الوصفية والتحليلية والمقارنة، مع مراعاة حدود واضحة تضمن تركيز البحث ووضوح نتائجه. وفيما يأتي توضيح للمنهجية المتبعة وحدود الدراسة:

- المنهج الوصفي التحليلي: استعراض الأدبيات الضريبية وتحليلها.
- المنهج المقارن: مقارنة تجارب دول مختلفة في تحسين الوعي الضريبي.

المطلب الاول : الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي وتعظيم الايرادات العامة

يتسم النظام الضريبي بأهمية بالغة في حياة المجتمعات الحديثة، فهو ليس مجرد أداة لتمويل الإنفاق الحكومي فحسب، بل يتجاوز ذلك ليكون إحدى الركائز الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، إن فهم ماهية الضريبة وأهدافها، واستيعاب مفاهيم الوعي الضريبي، يمثلان نقطة الانطلاق الضرورية لإدراك العلاقة بين الامتثال الضريبي ومستوى الإيرادات العامة، فضلاً عن دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. يرتكز هذا المطلب على توضيح الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي، وذلك من خلال استعراض مفهوم الضريبة وأهميتها الاقتصادية، ثم تعريف الوعي الضريبي والمحددات الأساسية التي تشكّل مستوياته، والوقوف على العوامل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فيه. ويسهم هذا الإطار في فهم الطبيعة التفاعلية بين الدولة والمكلفين بالضريبة، والتأثير المتبادل بين السياسات الضريبية ومستوى الوعي في المجتمع.

الفرع الاول : الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي

يتسم النظام الضريبي بأهمية بالغة في حياة المجتمعات الحديثة، فهو ليس مجرد أداة لتمويل الإنفاق الحكومي فحسب، بل يتجاوز ذلك ليكون إحدى الركائز الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. إن فهم ماهية الضريبة وأهدافها، واستيعاب مفاهيم الوعي الضريبي، يمثلان نقطة الانطلاق الضرورية لإدراك العلاقة بين الامتثال الضريبي ومستوى الإيرادات العامة، فضلاً عن دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

أولاً: مفهوم الضريبة ودورها في الاقتصاد

تُعرَّف الضريبة بأنها مبلغ مالي تفرضه الدولة على الأفراد والمؤسسات، مقابل دخولهم أو ثرواتهم أو معاملات محددة، بهدف تمويل الإنفاق العام وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة[1]. وتعدّ الضريبة من أهم الآليات التي تستخدمها الدولة لإعادة توزيع الدخل والثروة، وتقليل الفجوات الاجتماعية، وتعزيز التماسك المجتمعي.

1_ الوعي الضريبي

يُعرَّف الوعي الضريبي بأنّه مدى فهم الأفراد والمؤسسات لطبيعة الضريبة وأهدافها، ووعيهم بالتزاماتهم القانونية تجاه الدولة، وإدراكهم لدور هذه الالتزامات في تمويل الخدمات العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية [2]. ولا يتوقف الوعي الضريبي عند مجرد المعرفة النظرية؛ بل يشمل أيضاً البُعد القيمي والأخلاقي المتمثل في الشعور بالمسؤولية الوطنية، والإيمان بأنّ سداد الضريبة هو إسهام مباشر في المصلحة العامة.

يكمن التحدي في تحقيق وعي ضريبي عميق، لأنّ دافعي الضرائب قد يتأثرون بعوامل مختلفة، أبرزها:

أ. **الثقافة المالية:** مدى إلمام الأفراد بالمفاهيم الاقتصادية الأساسية، كالميزانية العامة ومصادر التمويل والإنفاق، يُعدّ عنصراً محورياً في بناء وعي ضريبي ناضج [3].

ب. **الثقة في مؤسسات الدولة:** عندما تكون مؤسسات الدولة شفّافة ونزيهة، يزداد استعداد الأفراد لدفع الضرائب طواعية. على العكس، فإنّ ضعف الثقة أو الشك في نزاهة أجهزة الدولة يُضعف الالتزام ويؤدي إلى تهرب ضريبي.

ج. **دور الإعلام والتعليم**: تمثل المناهج التعليمية والبرامج الإعلامية وسائط فعّالة لنشر الثقافة الضريبية، إذ يمكن غرس القيم الإيجابية تجاه الضريبة منذ المراحل الدراسية الأولى، وتعزيز الفهم العام لدورها في التنمية [4].

2. محددات الوعي الضريبي

يتأثر الوعي الضريبي بمحددات عديدة، يمكن تصنيفها ضمن أبعاد ثقافية واجتماعية واقتصادية:

أ. البعد الثقافي والاجتماعي:

القيم الاجتماعية: في المجتمعات التي تسود فيها قيم التضامن والمسؤولية الجماعية، يميل الأفراد إلى احترام الواجبات الضريبية أكثر من تلك المجتمعات التي تغلب عليها النزعة الفردية [5].

الموروث التاريخي: قد يتشكل وعي الأفراد تجاه الضرائب بناءً على تجارب تاريخية، فالمجتمعات التي عانت من نظم ضريبية جائرة أو استعمارية قد تطوّر موقفاً سلبياً تجاه الضريبة، مما يستدعي جهوداً تصحيحية لبناء ثقة جديدة.

---

[1] عبد الله، سمير. الضرائب في الاقتصاد المعاصر: نظرية وتطبيق، (عمان: دار وائل للنشر، 2019)، ص 23.

[2] عبد الرحمن، محمد أحمد. الوعي المالي والضريبي في الاقتصادات الناشئة، (القاهرة: دار الفكر الاقتصادي، 2015)، ص 78.

[3] إبراهيم، خالد. "أثر الوعي الضريبي على الامتثال: دراسة ميدانية"، مجلة الدراسات المالية والضريبية، العدد (3)، 2020، ص 125.

[4] سعيد، علي. "تحليل العلاقة بين الوعي الضريبي والتهرب الضريبي"، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد (10)، 2019، ص 90

[5] عبد الرحمن، مصدر سابق، ص 82.

ب. البعد الاقتصادي:

مستوى الدخل والفقر: يلعب مستوى دخل الأفراد دوراً مهماً في تشكيل وعيهم الضريبي؛ فكلما ارتفع الدخل تحسّنت القدرة على تحمل الأعباء الضريبية، وزادت احتمالات امتثالهم [1]. أمّا في حالة ارتفاع معدلات الفقر، فقد يرى البعض في الضريبة عبئاً إضافياً يقلل من قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية، وبالتالي تتشكل لديهم رؤية سلبية.

العدالة في التوزيع الضريبي: عندما يلمس الأفراد عدالة في توزيع الأعباء الضريبية وتوجيهاً واضحاً للعائدات نحو تحسين الخدمات العامة، فإنهم يكتسبون قناعة بأنّ الضريبة أداة مُحقة وليست استغلالية.

ج. البعد المؤسسي والتشريعي:

بساطة التشريعات الضريبية: كلما كانت القوانين الضريبية واضحة وسهلة الفهم، انخفضت فرص التهرب والالتفاف، وارتفع الوعي بأهمية سداد الضريبة. أمّا التعقيد والغموض في التشريعات فينعكس سلباً على وعي المكلّفين ويُضعف درجات الامتثال [2].

كفاءة الإدارة الضريبية: إنّ وجود جهاز ضريبي فعّال يُحسن التحصيل ويكافح التهرب، ويلجأ لأساليب تواصل مرنة وواضحة مع المكلّفين، يرفع الوعي الضريبي ويؤدي إلى تحسين الامتثال.

ثانيا: العلاقة بين الوعي الضريبي والامتثال

يلعب الوعي الضريبي دوراً محورياً في رفع معدلات الامتثال، إذ يُقبل الأفراد على سداد الضرائب عن قناعة وإرادة حرة عندما يدركون أهمية هذه الأموال في تحسين حياتهم وحياة أجيالهم المستقبلية [3].

ويرتبط ذلك بعدة جوانب:

أ. **تقليل التهرب الضريبي:** عندما يكون المكلف على دراية بدور الضريبة، فإنّه يميل إلى تجنب ممارسات التهرب التي قد يراها غير أخلاقية وليست مجرد مخالفة قانونية فقط.

ب. **تعزيز الاستقرار المالي للدولة:** يسهم الوعي الضريبي في تأمين تدفقات مالية مستقرة، تمنح الدولة مساحة لتنفيذ خططها التنموية، وتحسين الخدمات العامة، وبالتالي تعزيز الثقة بمؤسساتها.

ج. **رفع مستويات الشفافية:** مع ازدياد الوعي الضريبي، يطالب الأفراد بالمزيد من الإفصاح عن كيفية إنفاق الإيرادات العامة، ممّا يدفع الدولة إلى تحسين آليات المحاسبة والحوكمة، وهذا التفاعل الإيجابي يعمق حلقات الثقة بين الطرفين.

ثالثا: الوعي الضريبي كمدخل لتعزيز الثقافة المالية

إن الوعي الضريبي لا ينفصل عن الثقافة المالية العامة، فكلاهما يشتركان في بناء مواطن مطّلع يدرك قيمة المال العام. ومن ثم، يفتح الوعي الضريبي الباب أمام تكوين ثقافة مالية أوسع، يتمكن من خلالها الفرد من فهم الدين العام، وعجز الموازنة، وسبل تمويل المشاريع التنموية. هذه الثقافة المالية الشاملة تؤدي إلى:

أ . **تحسين عملية صنع القرار لدى الأفراد:** يصبح الفرد قادراً على تقييم أثر السياسات المالية والضريبية على حياته، ويتفاعل بشكل إيجابي مع القرارات الحكومية عندما يدرك خلفياتها الاقتصادية [4].

ب. **رفع مستوى المشاركة المجتمعية:** يصبح المواطنون أكثر استعداداً للمساهمة في النقاشات العامة حول توزيع الأعباء والمنافع، ويسهمون في اقتراح حلول تعزز من كفاءة النظام الضريبي.

يقدّم الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي أساساً لفهم طبيعة العلاقة بين المكلفين والحكومة، إذ يسلط الضوء على أهمية وعي الأفراد بالواجبات الضريبية ودورها في الاقتصاد ككل، وتتداخل العوامل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في تشكيل مستويات هذا الوعي، ما يستدعي جهداً مشتركاً من الدولة ومؤسسات المجتمع لتعزيز الثقافة الضريبية. ومع تبلور هذا الوعي،

[1] أبو زيد، مصدر سابق، ص 60.

[2] صندوق النقد الدولي، تقرير الإيرادات الضريبية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2021، ص 15.

[3] إبراهيم، مصدر سابق، ص 128.

[4]] البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية، (واشنطن: البنك الدولي، 2019)، ص 110.

تتحول الضريبة من عبء إلزامي إلى مساهمة طوعية في بناء مجتمع أكثر استقراراً وتنمية، ويصبح الامتثال الضريبي بمثابة ترجمة عملية لمدى الثقة والمسؤولية المشتركة بين المواطن والدولة.

الفرع الثاني : دور الوعي الضريبي في تعظيم الإيرادات العامة

يتعدّى دور الوعي الضريبي حدود الامتثال القانوني البحت ليصل إلى كونه ركيزة أساسية في تحقيق استقرار مالي وتمويل مستدام للموازنة العامة. فحينما يعي الأفراد والمؤسسات بأهمية الضريبة ودورها التنموي، ينخفض الدافع للتهرّب، وترتفع نسب التحصيل الضريبي، بما ينعكس مباشرة على القدرة التمويلية للدولة، ويُحسّن من كفاءتها في تنفيذ مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة. بهذا المعنى، يصبح الوعي الضريبي أداة استراتيجية لتعظيم الإيرادات، وليس مجرد قيمة أخلاقية أو التزام قانوني.يهدف هذا الفرع إلى توضيح آليات تأثير الوعي الضريبي على الإيرادات العامة، وتحليل العلاقة بين ارتفاع مستوى الوعي لدى المكلّفين وانخفاض معدلات التهرب الضريبي، بالإضافة إلى إبراز أهمية الإدارة الضريبية الفعّالة والتقنيات الحديثة في رفع معدلات الامتثال. ومن خلال ذلك، سيتبيّن كيف يمكن للاهتمام بالوعي الضريبي أن يسهم في بناء قاعدة مالية مستدامة تدعم تحقيق التنمية الاقتصادية.

أولاً: آثار الوعي الضريبي في تعظيم الإيرادات

1. تحسين نسبة الامتثال الطوعي:

عندما يدرك المكلّفون القيمة المضافة للضريبة في تحسين الخدمات العامة، تتغير نظرتهم من اعتبار الضريبة عبئاً إلى النظر إليها كمساهمة وطنية. هذا التحوّل يسهم في رفع معدلات الامتثال الطوعي [1]. فالأفراد الذين يدركون أن ضرائبهم تساهم في إنشاء مدارس أفضل وتوفير خدمات صحية ذات جودة أعلى، يتحفّزون لإتمام التزاماتهم من دون حاجة إلى إجراءات قسرية. وفي هذا السياق، يشير بعض الباحثين إلى أن تركيز الحكومات على التوعية المالية والضريبية يخلق بيئة مؤسسية مشجّعة، تحفّز على الامتثال وترفع درجة الثقة بالدولة [2]. هذا التراكم الإيجابي يقلل من تكاليف التحصيل، ويجنّب الدولة استنزاف مواردها في ملاحقة المتهرّبين، ما يزيد فعلياً صافي الإيرادات المتحققة.

2. تقليل التهرب والغش الضريبي:

ضعف الوعي الضريبي غالباً ما يترافق مع انتشار الممارسات الاحتيالية، خاصةً عندما لا يفهم المكلّفون الدور التنموي لضرائبهم. فالجهل بطبيعة الضريبة وأهميتها يحفز التفكير النفعي الضيق، ويدفع البعض إلى التحايل للتهرب من الدفع [3]. وعلى النقيض، كلما ازداد الوعي الضريبي، تنامت لدى الأفراد قناعة بأن التهرب سلوك ضار بالمصلحة العامة، يتجاوز كونه مخالفة قانونية إلى اعتباره إخلالاً بالعقد الاجتماعي.تشير تقارير دولية إلى أن معدلات التهرب الضريبي تنخفض بشكل ملحوظ عندما تتوافر معلومات واضحة وشفافة حول كيفية استخدام الإيرادات [4]. ويعزز ذلك القول بأن رفع الوعي الضريبي يمثل استثماراً طويل الأمد في "رأس المال الاجتماعي"، حيث يشعر المواطنون بانتمائهم لدولة تعتمد على إسهاماتهم، وترى فيهم شركاء حقيقيين في صياغة المستقبل الاقتصادي.

3. ترسيخ الشفافية والمساءلة:

لا يتحقق الوعي الضريبي في فراغ مؤسسي؛ إذ يقتضي الأمر شفافية في إدارة الأموال العامة، ومحاسبة حقيقية للمسؤولين عن سوء الإدارة. فعندما يطّلع المكلّفون على البيانات المالية للدولة، ويناقشونها بصورة دورية عبر الوسائط الإعلامية والقنوات البرلمانية، يصبحون أكثر إدراكاً لمدى أهمية التزامهم الضريبي [5]. بالتالي، ينعكس هذا الوعي في استعدادهم للوفاء بالضرائب.

---

[1] عبد الله، سمير. الضرائب في الاقتصاد المعاصر: نظرية وتطبيق. (عمّان: دار وائل للنشر، 2019)، ص 140.

[2] إبراهيم، خالد. "أثر الوعي الضريبي على الامتثال: دراسة ميدانية"، مجلة الدراسات المالية والضريبية، العدد (3)، 2020، ص 130.

[3] سعيد، علي. "تحليل العلاقة بين الوعي الضريبي والتهرب الضريبي"، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد (10)، 2019، ص 95.

[4]] صندوق النقد الدولي، تقرير الإيرادات الضريبية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2021، ص 25

[5] البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية، (واشنطن: البنك الدولي، 2019)، ص 115.

وعليه، فإنّ الوعي الضريبي لا يعمل وحده، بل يتفاعل مع منظومة حكم رشيدة. في البيئات التي يسود فيها الفساد وعدم الشفافية، قد لا يُترجم الوعي إلى امتثال حقيقي، لأنّ المواطن هنا يشكّك في جدوى مساهماته الضريبية. أما في أجواء الشفافية والمساءلة، فيؤدي الوعي إلى زيادة معدلات التحصيل واستقرارها.

ثانياً: دور الإدارة والتقنيات الحديثة في تعزيز الوعي والإيرادات

1. تحسين كفاءة الإدارة :

إنّ توافر إدارة محترفة وكفؤة يعدّ شرطاً حيوياً لتعظيم الإيرادات. الإدارة الفعّالة لا تقتصر مهمتها على التحصيل والمراقبة، بل تشمل أيضاً نشر الوعي بين المكلّفين عبر حملات توعية، أدلة مبسّطة، وورش عمل تشرح مزايا الامتثال. هذه الأساليب التفاعلية تخفّف شعور المكلّفين بالغربة تجاه النظام الضريبي، وتحوّله إلى علاقة شراكة قائمة على الفهم والوعي[1] .وتشير بعض الدراسات إلى أن تحديث الإدارة الضريبية عبر استخدام الحوسبة السحابية والأنظمة الرقمية المتطوّرة يسهم في تبسيط الإجراءات وتيسيرها أمام المكلّفين، بما يُقلل من فرص الخطأ والاحتيال. فكلما زادت سهولة الامتثال، ارتفعت نسبة المكلّفين الملتزمين، ما ينعكس في النهاية على حجم الإيرادات.

2. اثر التحول الرقمي والوعي الضريبي:

في عصر الاقتصاد الرقمي، أصبح لدى الحكومات أدوات فعّالة للتواصل مع المكلّفين. منصات الدفع الإلكتروني، والتطبيقات الذكية، والمواقع الإلكترونية التفاعلية، تتيح للمكلّفين الاطّلاع على واجباتهم الضريبية بسهولة، وتوفر لهم معلومات محدثة عن المعايير والتشريعات [2]. هذا النهج الرقمي لا يختصر الوقت والجهد فحسب، بل يعزّز مفهوم الشفافية، ويشجّع المكلّفين على أداء التزاماتهم طواعية. ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الرقمي، يمكن نشر قصص نجاح حول مشاريع تنموية ممولة من الضرائب، بما يُعزّز الفهم العام للقيمة المضافة للضريبة، ويقوّي الوعي الضريبي، ومن ثم يزيد الإيرادات المحصّلة.

ثالثاً: العلاقة بين الوعي الضريبي والاستقرار المالي

1. بناء قاعدة إيرادات مستدامة:

يعدّ الوعي الضريبي أحد الأعمدة التي يقوم عليها الاستقرار المالي. فالدولة التي تتمتع بقاعدة ضريبية موسّعة، ناتجة عن ارتفاع معدلات الامتثال، تتمتع بمرونة مالية تمكّنها من مواجهة الصدمات الاقتصادية [3]. فعلى سبيل المثال، في أوقات الركود أو الأزمات العالمية، يمكن للدول ذات النظم الضريبية الفعالة والمجتمع الواعي أهمية الضريبة، الاعتماد على إيرادات مستقرة نسبيّاً، ما يقلل الحاجة إلى الاقتراض الخارجي أو التقشف الحاد.كذلك، يساهم هذا الاستقرار المالي في تحسين التصنيف الائتماني للدولة وجعلها أكثر جذباً للاستثمارات الخارجية. فالقطاع الخاص يفضّل الاستثمار في بيئة مستقرة، تتسم بسياسات مالية واضحة ومستدامة، وهو ما يتحقق جزئياً عبر نظام ضريبي قائم على وعي مجتمعي وثقافة امتثال راسخة.

2. الوعي الضريبي كحلقة وصل بين الحوكمة والتنمية:

يمثل الوعي الضريبي حلقة وصل حيوية بين منظومة الحوكمة والتنمية الاقتصادية. فالوعي الضريبي يضغط باتجاه شفافية أكبر ومساءلة أعمق، ما يدفع الحكومات لتحسين كفاءة الإنفاق العام، وتحويل الإيرادات الضريبية إلى مشاريع إنتاجية وبنى تحتية مستدامة [4]. وبذلك تتشكّل دائرة إيجابية: وعي ضريبي مرتفع يؤدي إلى زيادة الإيرادات، التي بدورها تُستثمر في التنمية، ما يعزّز ثقة المكلّفين ويزيد وعيهم مجدداً بقيمة الضريبة.

---

[1]] أبو زيد، أحمد. النظام الضريبي والتحول الاقتصادي في الدول العربية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، ص 88.

[2] عبد الرحمن، محمد أحمد. الوعي المالي والضريبي في الاقتصادات الناشئة. (القاهرة: دار الفكر الاقتصادي، 2015)، ص 90.

[3] براهيم، مصدر سابق، ص 132

[4] إبراهيم، مصدر سابق، ص 132

رابعاً: أمثلة وتجارب دولية

أظهرت تجارب بعض الدول المتقدمة والناشئة أنّ تحسن الوعي الضريبي ساهم في مضاعفة حجم الإيرادات العامة على مدى فترات زمنية معقولة. فعلى سبيل المثال، في دول شمال أوروبا، ترتفع معدلات الامتثال الضريبي نتيجة غرس الوعي بأهمية الضريبة منذ المراحل التعليمية الأولى، وتعزيز ثقافة المشاركة المجتمعية [1]. كما نجحت بعض الدول الآسيوية في ربط منظومات المعلومات الضريبية رقمياً مع قواعد بيانات الإنفاق العام، مما مكّن المكلّفين من الاطلاع على أثر ضرائبهم في الوقت الفعلي، فانعكس ذلك إيجاباً على حجم الإيرادات.هذه التجارب تدعم فكرة أن الوعي الضريبي ليس ترفاً، بل أداة اقتصادية مهمة يمكن تسخيرها لتحقيق استدامة مالية وتعزيز قدرات الدولة على تلبية احتياجات مواطنيها.يتجلّى من خلال هذا المطلب أنّ الوعي الضريبي ليس مجرد مفهوم أخلاقي، وإنما عامل حاسم في تعزيز الإيرادات العامة. فبناء وعي ضريبي قوي يُحسن من معدلات الامتثال ويقلل فرص التهرب، ويرفع الثقة بين الدولة والمكلف، ويعزز الشفافية والمساءلة. وعبر تكامل هذه العوامل، تنشأ بيئة مالية مستقرة ومستدامة تسمح للدولة بتحقيق خططها التنموية.إنّ الإدارة الضريبية الكفؤة واستخدام التقنيات الحديثة يزيدان من فاعلية الجهود الرامية إلى نشر الوعي، كما يُسهلان إجراءات التحصيل ويدعمان نمو إيرادات مستقرة على المدى الطويل. وفي ضوء التجارب الدولية الناجحة، يتأكد أنّ الوعي الضريبي يُمثل استثماراً استراتيجياً في مستقبل مالي واقتصادي أكثر ازدهاراً.

المطلب الثاني: دورالوعي الضريبي في كيفية توظيف ادارة الموارد المالية وسبل تعزيزها

يستكشف هذا المطلب العلاقة الديناميكية بين الوعي الضريبي والتنمية الاقتصادية، من خلال توضيح كيفية توظيف الإيرادات الضريبية في بناء البنى التحتية وتحسين الخدمات العامة، وتعزيز رأس المال البشري، ودعم القطاع الخاص. كما يبيّن المطلب دور الثقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع في تحفيز عملية التنمية، ومدى تأثير السياسات المالية الرشيدة والتوعية الضريبية في بناء اقتصاد متوازن وقادر على مواجهة تحديات العولمة والمنافسة الدولية.

الفرع الاول : الوعي الضريبي والتنمية الاقتصادية

ترتبط التنمية الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بالقدرة على تعبئة الموارد المالية، وتوجيهها نحو مشروعات استثمارية وإنتاجية مستدامة. ويأتي الوعي الضريبي في هذا السياق بوصفه عاملاً حاسماً يساعد على تعزيز تلك الموارد عبر زيادة الإيرادات العامة، ومن ثَمّ يوفّر أساساً مالياً صلباً لتمويل مشروعات التنمية الشاملة. فالوعي الضريبي لا يقتصر على تحسين معدلات الامتثال فحسب، بل يسهم كذلك في خلق بيئة اقتصادية أكثر استقراراً ومرونة، تسهم في توزيع أكثر عدالة للموارد وتساعد في ردم الفجوات التنموية بين المناطق والفئات الاجتماعية.

أولاً: الوعي الضريبي وتعبئة الموارد للتنمية

1. الاستثمار في البنية التحتية:

تُعدّ الإيرادات الضريبية أداة أساسية لتمويل مشروعات البنية التحتية مثل الطرق والجسور وشبكات المياه والكهرباء والاتصالات. فعندما يدرك المكلّفون أنّ أموالهم الضريبية تُوظَّف في توفير خدمات أساسية، يزداد استعدادهم للامتثال الضريبي، ما يوفّر تدفقات مالية مستدامة للدولة [2]. هذه التدفقات تخلق بيئة مواتية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، إذ تمثّل البنى التحتية المتطورة أساساً لتعزيز الإنتاجية وتحسين كفاءة الأسواق.

2. تحسين الخدمات العامة وتحفيز رأس المال البشري:

تسهم الضرائب في تمويل الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والإسكان. وعندما تتوافر موارد كافية بفضل ارتفاع معدلات الامتثال الناجم عن الوعي الضريبي، تستطيع الدولة تحسين جودة التعليم وتعزيز مهارات القوى العاملة، وكذلك رفع مستوى الرعاية الصحية [3]. إنّ بناء رأس مال بشري قوي ومتعلم يعني قدرة الاقتصاد على الابتكار والتكيّف مع المتغيرات، ما يدفع عجلة النمو والتنمية قدماً.

---

[1] أبو زيد، مصدر سابق، ص 93

[2] أبو زيد، أحمد. النظام الضريبي والتحول الاقتصادي في الدول العربية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، ص 102.

[3] عبد الله، سمير. الضرائب في الاقتصاد المعاصر: نظرية وتطبيق. (عمان: دار وائل للنشر، 2019)، ص 180

3. تقليص الفجوات التنموية:

ينطوي ارتفاع الإيرادات الضريبية على إمكانية توجيه الموارد نحو المناطق المهمّشة والقطاعات الاقتصادية المتخلفة. فعندما تزداد حصيلة الضرائب بفضل وعي مجتمعي بأهمية المشاركة الضريبية، يصبح بمقدور الحكومات إعادة توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة، ورأب الفجوات الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية، ودعم الفئات ذات الدخل المحدود [1]. وبذلك، يسهم الوعي الضريبي في بناء مجتمع أكثر تماسكاً واستقراراً، وهو شرط ضروري لتحقيق تنمية مستدامة.

ثانياً: الثقة المؤسسية وعلاقتها بالتنمية

1. تعزيز الثقة بين الدولة والمواطن:

عندما يتكوّن لدى المواطنين وعي واضح بأنّ الضرائب التي يدفعونها تُستخدَم بكفاءة ونزاهة، تزداد ثقتهم في الحكومة ومؤسساتها المالية. هذه الثقة المتبادلة تقلل من التوترات الاجتماعية وتعزز من شرعية السلطات العامة، الأمر الذي يمهّد الطريق أمام سياسات اقتصادية طويلة الأجل تفيد التنمية [2]. فالمجتمع الذي يثق بحكومته يميل إلى دعمها وتفهم الإجراءات المالية التي تتخذها، حتى وإن كانت صعبة في بعض الأحيان.

2. الشفافية والمساءلة كمحفّزات للتنمية:

يُعدّ الوعي الضريبي قاعدة أخلاقية واجتماعية يطالب من خلالها المواطنون بمزيد من الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة. وعندما تستجيب الدولة لهذه المطالب، تصبح السياسات المالية أكثر رشادة، وتتراجع فرص الهدر والفساد [3]. بهذا الشكل، تتضافر الجهود نحو توظيف الإيرادات الضريبية في مشروعات حقيقية ومجدية، تعزّز الإنتاجية وترفع من معدلات النمو على المدى البعيد.

ثالثاً: دور الوعي الضريبي في تحفيز القطاع الخاص والاستثمار

1. توفير بيئة أعمال مستقرة:

تعدّ البيئة الضريبية الواضحة والمستقرة إحدى الركائز التي ينظر إليها المستثمرون عند اتخاذ قراراتهم. فعندما يتسم النظام الضريبي بالشفافية والبساطة، ويدرك المستثمر أنّ المجتمع يدعم هذا النظام ويمتثل له، يزداد الاطمئنان والثقة بالاستثمار في ذلك البلد [4]. يوفّر الوعي الضريبي مناخاً مستقراً، يقلل من حالات الارتجال في تعديل السياسات المالية أو فرض ضرائب فجائية، ما يخلق جواً مناسباً لتدفق الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي.

2. تحفيز الابتكار والنمو المستدام:

إنّ وجود وعي ضريبي في مجتمع ما يعني توفر موارد مالية للدولة يمكن توجيهها لدعم البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا، وتمويل برامج الابتكار والاحتضان التجاري. هذه الاستثمارات في المعرفة والإبداع تنعكس إيجاباً على القدرة التنافسية للاقتصاد، إذ يصبح أكثر قدرة على إنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة عالية [5]. ومن ثَمّ يتحقق نمو اقتصادي أكثر استدامة، يرتكز على استغلال المعرفة والموارد البشرية المؤهلة.

رابعاً: التفاعل مع المتغيرات العالمية

1. المنافسة الدولية والعولمة الاقتصادية:

في ظل العولمة، تتنافس الدول على اجتذاب رؤوس الأموال والاستثمارات. يعزز الوعي الضريبي قدرة الدولة على توفير إيرادات مستقرة، ما يمكّنها من الاستثمار في تحسين جودة البنية التحتية ورفع

---

[1] سعيد، علي. "تحليل العلاقة بين الوعي الضريبي والتهرب الضريبي"، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد (10)، 2019، ص 100.

[2] عبد الرحمن، محمد أحمد. الوعي المالي والضريبي في الاقتصادات الناشئة. (القاهرة: دار الفكر الاقتصادي، 2015)، ص 95.

[3] إبراهيم، خالد. "أثر الوعي الضريبي على الامتثال: دراسة ميدانية"، مجلة الدراسات المالية والضريبية، العدد (3)، 2020، ص 135.

[4] صندوق النقد الدولي، تقرير الإيرادات الضريبية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2021، ص 30.

[5] البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية. (واشنطن: البنك الدولي، 2019)، ص 120.

مستويات التعليم والصحة، وبالتالي زيادة جاذبية بيئة الأعمال [1]. هذا المزيج من الاستقرار الداخلي والموارد المالية الكافية يجعل الدولة أكثر قدرة على المنافسة، ويعزز موقفها في الأسواق العالمية.

2. التصدي للصدمات الاقتصادية:

إنّ الدور المحوري للوعي الضريبي في توفير إيرادات مستقرة يساعد الحكومات على بناء احتياطات مالية، ويُحسّن قدرتها على مواجهة التقلبات الاقتصادية والأزمات الطارئة. فحينما تتعرض الدولة لصدمات خارجية (مثل تقلبات أسعار السلع الأساسية أو الأزمات المالية العالمية)، يمكنها استخدام تلك الاحتياطات لدعم القطاعات المتضررة، والحفاظ على معدلات الإنفاق التنموي [2]. بهذا المعنى، يسهم الوعي الضريبي في بناء اقتصاد مقاوم للتقلبات وأكثر قدرة على الصمود أمام الأزمات.يتبين مما تقدم أن الوعي الضريبي ليس مجرد مفهوم نظري، بل يمثل قوة دفع حقيقية للتنمية الاقتصادية. فهو يحفز على تعبئة الموارد المالية الكافية لتمويل مشروعات البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة، ويعزّز الثقة بالمؤسسات، ويهيئ المناخ الملائم للاستثمار. وعندما تتكامل هذه الجوانب، **تنشأ حلقة إيجابية:** وعي ضريبي يرفع الإيرادات، ويعزّز التنمية، ويولّد مزيداً من الثقة والاستقرار.إنّ هذه العلاقة المتبادلة تضع أمام صُنّاع القرار تحدياً وفرصة في آن واحد: فكلما استثمروا في رفع مستويات الوعي الضريبي عبر التعليم والإعلام والشفافية والمساءلة، حصدوا مزيداً من المكاسب التنموية، وعززوا مكانة بلدانهم في النظام الاقتصادي العالمي. بهذا المعنى، يصبح الوعي الضريبي بوابة عبور نحو اقتصادات أكثر رفاهية وعدالة واستدامة.

الفرع الثاني : وسائل تعزيز الوعي الضريبي

بعد استعراض الإطار النظري ولمفاهيمي للوعي الضريبي، وتحليل أثره في تعظيم الإيرادات العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية، تتبلور الحاجة إلى وضع سياسات وتوصيات عملية تسهم في رفع مستويات الوعي الضريبي لدى الأفراد والمؤسسات. إنّ تبنّي هذه السياسات لا يخدم فقط هدف زيادة الامتثال الضريبي، بل يدعم بناء علاقة متينة بين المواطن والدولة، ويعزّز الثقة المتبادلة، مما يُفضي في نهاية المطاف إلى اقتصاد أكثر استدامة ورخاءً، يهدف هذا الفرع إلى تقديم حزمة من التوصيات التي يمكن توظيفها من قبل الحكومات وصنّاع القرار، وكذلك الجهات المعنية الأخرى كالقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، بما يضمن بناء ثقافة ضريبية واعية، وإيجاد مناخ يسهّل عملية الامتثال الطوعي للقوانين الضريبية.

أولاً: السياسات التعليمية والتوعوية

1. إدراج المفاهيم المالية والضريبية في المناهج الدراسية:

يعدُّ التعليم المدرسي والجامعي مرتكزاً أساسياً لبناء وعي ضريبي مستدام. إذ يمكن إدخال مبادئ الثقافة المالية والضريبية ضمن المناهج، بما يعرّف الطلبة بدور الضرائب في تمويل الخدمات العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية. وتشير بعض البحوث إلى أهمية بناء هذا الوعي منذ المراحل الأولى، مما يؤدي إلى ترسيخه مع مرور الوقت [3].

2. البرامج التدريبية والتثقيفية للكبار:

لا يقتصر تعزيز الوعي الضريبي على البيئة التعليمية التقليدية؛ إذ يمكن تنظيم دورات تدريبية وحملات توعوية للموظفين في القطاعين العام والخاص، ولا سيما أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة [4]. هذه الدورات يمكن أن تتناول كيفية الحساب الضريبي المبسط، وطرق الامتثال القانوني، والآليات المتاحة للحصول على المعلومات الضريبية.

---

[1] أبو زيد، مصدر سابق، ص 110.

[2] إبراهيم، مصدر سابق، ص 137

[3] عبد الرحمن، محمد أحمد. الوعي المالي والضريبي في الاقتصادات الناشئة. (القاهرة: دار الفكر الاقتصادي، 2015)، ص 110.

[4] سعيد، علي. "تحليل العلاقة بين الوعي الضريبي والتهرب الضريبي"، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد (10)، 2019، ص 102.

ثانياً: السياسات الإعلامية والاتصالية

1. استخدام وسائل الإعلام التقليدية والرقمية:

تلعب وسائل الإعلام دوراً محورياً في تشكيل الرأي العام. يمكن إطلاق حملات إعلامية توضح أثر الضرائب على تحسين جودة الطرق والمستشفيات والمدارس، وتبيان علاقة ذلك بتحسين حياة الأفراد [1].

وبالإضافة إلى الإعلام التقليدي، يمكن توظيف المنصات الرقمية، كوسائل التواصل الاجتماعي والمواقع التفاعلية، لنشر معلومات مبسّطة ومقاطع فيديو قصيرة تشرح المفاهيم الضريبية، مع إتاحة مساحة للتفاعل والإجابة عن تساؤلات الجمهور.

2. التواصل المستمر والشفاف من قبل الإدارة الضريبية:

ينبغي للجهات الضريبية الرسمية أن تتواصل بانتظام مع المكلّفين عبر نشرات إخبارية ومطبوعات، وإقامة ندوات مفتوحة. فكلما كانت المعلومات متاحة وسهلة الوصول، تعزّزت الثقة، وارتفع منسوب الوعي الضريبي [2].

ثالثاً: تحسين الشفافية والمساءلة الحكومية

1. الإفصاح عن أوجه الإنفاق العام:

تعزيز الشفافية في إدارة المال العام يساعد المكلّفين على رؤية الأثر الإيجابي لمساهماتهم الضريبية. فإعلان الحكومات عن مشروعات التنمية التي تموّلها الضرائب، ونشر التقارير الدورية حول الإنفاق العام، يحقق وضوحاً أكبر، ويرسّخ القناعة لدى المواطنين بأهمية الالتزام الضريبي [3].

2. آليات فعّالة للرقابة والمحاسبة:

وجود أجهزة رقابية مستقلة، وبرلمانات نشطة، وصحافة حرة، يضمن أن الموارد المتأتية من الضرائب تُوظَّف بعدالة وكفاءة. عندما يدرك المواطنون أنّ ضرائبهم تُدار بنزاهة، يزداد مستوى الوعي والامتثال [4].

رابعاً: الحوافز والتسهيلات للممتثلين

1. حوافز ضريبية رمزية:

يمكن اعتماد حوافز بسيطة ولكن ذات معنى، كمنح شهادة "مكلّف ملتزم" أو إدراج أسماء الملتزمين ضمن قوائم تقديرية، ما يعزز الشعور بالفخر والمسؤولية الوطنية [5].

2. تيسير الإجراءات الإدارية:

تبسيط الإجراءات الضريبية، وتقليل البيروقراطية، واعتماد خدمات إلكترونية سهلة الاستخدام، يقلل من تذمر المكلّفين. فكلما كانت العملية الضريبية سلسة، انخفضت تكاليف الامتثال، وشعر المكلّف بأن العملية أقل عبئاً.

خامساً: دور التكنولوجيا والتحول الرقمي

1. المنصات الإلكترونية والبوابات التفاعلية:

يتيح التحول الرقمي للإدارة الضريبية تقديم خدمات إلكترونية تمكّن المكلّفين من الاطلاع على التزاماتهم بسهولة، ودفع الضرائب عبر الإنترنت، والحصول على إرشادات فورية. هذه الخطوات تعزّز الثقة والوعي، وتحدّ من الاتصال المباشر الذي قد يشجع على الرشوة أو الفساد [6].

---

[1] إبراهيم، خالد. "أثر الوعي الضريبي على الامتثال: دراسة ميدانية"، مجلة الدراسات المالية والضريبية، العدد (3)، 2020، ص 140.

[2] أبو زيد، أحمد. النظام الضريبي والتحول الاقتصادي في الدول العربية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، ص 120.

[3] عبد الله، سمير. الضرائب في الاقتصاد المعاصر: نظرية وتطبيق. (عمان: دار وائل للنشر، 2019)، ص 190.

[4] البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية. (واشنطن: البنك الدولي، 2019)، ص 130.

[5] صندوق النقد الدولي، تقرير الإيرادات الضريبية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2021، ص 35.

[6] إبراهيم، مصدر سابق، ص 142

2. توظيف الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات:

يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات المتقدمة دعم قرارات الإدارة الضريبية، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التوعية أو الإصلاح. كما تساعد على اكتشاف حالات التهرب المحتملة، ما يشكل رادعاً إضافياً ويقوّي الالتزام العام.

سادساً: تعزيز دور المجتمع المدني والقطاع الخاص

1. شراكات مجتمعية:

يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دوراً هاماً في نشر الوعي الضريبي، عبر عقد ندوات وحلقات نقاش توضح أهمية الامتثال ومدى مساهمة الضرائب في تحقيق الرفاه الاقتصادي [1].

2. مبادرات القطاع الخاص:

تسهم اتحادات الأعمال وغرف التجارة في توعية أعضائها، وتقديم استشارات مبسّطة حول القوانين الضريبية. هذا التعاون يسهم في بناء ثقافة ضريبية إيجابية تدعم استقرار الاقتصاد ككل.

يمثل تعزيز الوعي الضريبي مهمة متعددة الأبعاد، تتطلب تكاتفاً بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. إنّ اتباع سياسات تعليمية وتوعوية، وتحسين الشفافية والمساءلة، وتبسيط الإجراءات، واعتماد التكنولوجيا، بالإضافة إلى توفير بعض الحوافز الرمزية، يشكّل حزمة متكاملة من التدخلات. من شأن هذه الجهود المشتركة أن ترسّخ ثقافة ضريبية واعية ومستدامة، وتتوافق مع الأهداف التنموية على المدى البعيد.

المطلب الثالث : عرض موجز لبعض التجارب الدولية الاجنبية والعربية الناجحة في تعزيز الوعي الضريبي

أظهرت تجارب دولية نجاح دول معيّنة في تحقيق قفزات تنموية بفضل بناء قاعدة ضريبية متينة، مدعومة بوعي ضريبي عالٍ. ففي دول شمال أوروبا، مثلاً، تقوم العلاقة بين الدولة والمواطن على عقد اجتماعي واضح، تضمن فيه الدولة توفير خدمات عالية الجودة، ويمتثل المواطن لدفع الضرائب بروح إيجابية. هذه الدينامية أسهمت في تحقيق مستويات معيشية مرتفعة، واقتصادات تنافسية، وتنمية اجتماعية شاملة [2].

الفرع الاول : أمثلة من تجارب الدول الاجنبية التنمية الناجحة

1. دول شمال أوروبا (السويد، الدنمارك، فنلندا، والنرويج)

تُعد دول شمال أوروبا نموذجاً رائداً في رفع مستوى الوعي الضريبي، إذ تمكّنت من غرس ثقافة ضريبية إيجابية منذ المراحل التعليمية المبكرة. تدرج هذه الدول مفاهيم ضريبية مبسّطة ضمن مناهجها الدراسية، إلى جانب اعتماد الشفافية في عرض الموازنات وتقارير الإنفاق العام، بحيث يطّلع المواطن باستمرار على كيفية استخدام موارده الضريبية في تحسين جودة الخدمات العامة. وقد أسهم ذلك في بناء ثقة متبادلة بين الدولة والمكلّفين، ساهمت في رفع معدلات الامتثال الطوعي [3].

2. المملكة المتحدة

اعتمدت الإدارة الضريبية في المملكة المتحدة (HMRC) على استراتيجيات تواصل واضحة، وحملات إعلامية توعوية توضح حقوق وواجبات المكلّفين، مع تبسيط الإجراءات عبر منصّات إلكترونية سهلة الاستخدام. كما أفسحت المجال أمام المكلّفين للاطلاع على بيانات الإنفاق العام، الأمر الذي عزّز الوعي الضريبي وأكسب النظام مصداقية عالية، ما انعكس إيجاباً على معدلات الامتثال وتقليل محاولات التهرب [4].

3. **أستراليا**

تتبنى مصلحة الضرائب الأسترالية (ATO) نهجاً تفاعلياً عبر تقديم أدلّة مبسّطة، وتنظيم حملات إعلامية وتعليمية توضح أهمية الضرائب في تمويل الخدمات والبنى التحتية. يوفر الموقع الإلكتروني

[1] عبد الرحمن، مصدر سابق، ص 115.

[2] عبد الرحمن، مصدر سابق، ص 100

[3] أبو زيد، أحمد. النظام الضريبي والتحول الاقتصادي في الدول العربية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، ص 88-90.

[4] صندوق النقد الدولي، تقرير الإيرادات الضريبية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2021، ص 25-30.

الرسمي وأدوات الدعم الفني إرشادات مفصّلة حول الإجراءات الضريبية، مما يسهّل على المكلّفين فهم التزاماتهم، ويعزّز في الوقت ذاته قناعتهم بجدوى الامتثال [1].

4. تشيلي والبرازيل (أمريكا اللاتينية)

في تشيلي، اتجهت الدولة إلى تعزيز الوعي الضريبي عبر دمج مفاهيم الثقافة المالية في المناهج التعليمية، وتنظيم ندوات وورش عمل للتعريف بدور الضرائب في التنمية المحلية. أما البرازيل، فقد استعانت بحملات توعوية مُكثّفة واستخدام التطبيقات الإلكترونية لتبسيط إجراءات الدفع وتوفير معلومات آنية للمكلّفين. هذه الجهود أدت إلى تحسن تدريجي في معدلات الامتثال وخفض مستويات التهرّب[2].

5_ إندونيسيا ورواندا (الدول النامية)

أطلقت إندونيسيا برامج "عفو ضريبي" مصحوبة بحملات تثقيفية، ساعدت المكلّفين على فهم أهمية الامتثال وتصحيح أوضاعهم القانونية، ما ساهم في زيادة الحصيلة الضريبية. وفي رواندا، ركّزت السلطات على بناء ثقة المكلّفين من خلال تبسيط الإجراءات إلكترونياً، وإشراك المجتمعات المحلية في الحوار حول دور الضرائب في تمويل الخدمات الأساسية [3].

تتقاطع التجارب الدولية الناجحة في زيادة الوعي الضريبي عند اعتمادها لمنظومة متكاملة تشمل التعليم المبكر، والإعلام التوعوي، والشفافية المالية، والاستفادة من التكنولوجيا. هذه العوامل مجتمعة تسهم في تحويل الالتزام الضريبي إلى سلوك قائم على القناعة والفهم، لا مجرد التزام قانوني مفروض بالقوة.

ثانيا : فيما يلي بعض التجارب في الدول العربية

سعت بعض الدول العربية إلى تعزيز الوعي الضريبي، مستفيدة من إصلاحات تشريعية وإدارية، إلى جانب حملات توعوية متنوعة، ورغم التحديات المرتبطة بالبنية المؤسسية ومستويات الشفافية، شهدت بعض الدول تقدّماً ملحوظاً في تطوير ثقافة ضريبية أفضل.

1. المغرب

عمل المغرب في السنوات الأخيرة على تبسيط الإجراءات الضريبية، واعتمد إصلاحات تشريعية هدفت إلى تقليل التعقيدات وزيادة الشفافية في النظام الضريبي. رافقت هذه الإصلاحات حملات توعوية من قبل المديرية العامة للضرائب، تركّز على شرح إجراءات التسجيل الضريبي الإلكتروني، ومواعيد تقديم الإقرارات، وحقوق المكلّفين وواجباتهم، مما أسهم في رفع مستوى المعرفة بالمنظومة الضريبية [4].

2. تونس

أجرت تونس عدداً من الإصلاحات الضريبية بعد التحولات السياسية في عام 2011، حيث تم التركيز على الشفافية والمشاركة المجتمعية. قامت الحكومة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني في تنظيم ندوات وحملات إعلامية لتعريف الأفراد والمؤسسات بأهمية الضرائب في دعم ميزانية الدولة وتمويل القطاعات الحيوية كالتعليم والصحة. ساعد ذلك في تحسين نظرة المواطنين للنظام الضريبي، وإن كان ما يزال هناك مجال للتطوير [5].

3. الأردن

سعت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية إلى تعزيز الوعي الضريبي عبر إطلاق بوابة إلكترونية شاملة، تقدّم إرشادات مبسّطة للمكلّفين، وتتيح تقديم الإقرارات الضريبية ودفع المستحقات إلكترونياً. كما تمّت إقامة حملات إعلامية توضح آثار التهرب الضريبي السلبية على الاقتصاد والمجتمع. كما

---

[1] البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية 2019. واشنطن: البنك الدولي، 2019، ص 110-115.

[2] عبد الرحمن، محمد أحمد. الوعي المالي والضريبي في الاقتصادات الناشئة. (القاهرة: دار الفكر الاقتصادي، 2015)، ص 90-95.

[3] إبراهيم، خالد. "أثر الوعي الضريبي على الامتثال: دراسة ميدانية"، مجلة الدراسات المالية والضريبية، العدد (3)، 2020، ص 130-135.

[4] صندوق النقد الدولي، تقرير الإيرادات الضريبية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2021، ص 28-30.

[5] البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية 2019. واشنطن: البنك الدولي، 2019، ص 115-120.

نشطت الدائرة في عقد ورش عمل واستشارات مجانية للمكلّفين، وخاصة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة [1].

4_مصر

أدخلت الحكومة المصرية تعديلات على القوانين الضريبية لتبسيط الإجراءات ورفع درجة الامتثال، ورافق ذلك جهود إعلامية للتوعية بأهمية الضريبة في تمويل مشروعات البنية التحتية والإصلاحات الاقتصادية. إضافةً إلى ذلك، تم إطلاق خدمات إلكترونية للتعامل الضريبي، وتعزيز قنوات التواصل مع المكلّفين، الأمر الذي ساهم في تحسين مستوى فهم المواطنين لدور الضرائب في دعم الاقتصاد الوطني [2].

5_دول الخليج العربية (كالإمارات والسعودية):

مع تطبيق ضريبة القيمة المضافة في بعض دول الخليج، تم بذل جهود مكثّفة للتوعية والتثقيف من قبل الهيئات المختصة. فعلى سبيل المثال، أطلقت الهيئة الاتحادية للضرائب في الإمارات حملات إعلامية توضيحية، ومنصات إلكترونية مبتكرة، ودورات تدريبية للمؤسسات والتجار، بهدف تسهيل فهم النظام الضريبي الجديد. كذلك حرصت السلطات السعودية على توضيح آليات ضريبة القيمة المضافة وأهميتها، عبر نشر أدلة إرشادية وإطلاق خط ساخن للرد على استفسارات المكلّفين [3]. تجارب الدول العربية تشير إلى أن تعزيز الوعي الضريبي مرهون بتبسيط القوانين، وتحسين الشفافية، واعتماد قنوات اتصال فعّالة ومستمرة مع المكلّفين. كما تبيّن أهمية الدعم المؤسسي والتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في بناء ثقافة ضريبية أفضل، تمهيداً لرفع معدلات الامتثال وتحسين الإيرادات العامة، وبالتالي دعم مسار التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني : تشريعات اجنبية وعربية وعراقية للوعي الضريبي

فيما يلي عرض لبعض التشريعات الأجنبية والعربية والعراقية التي تتعلق بالنظام الضريبي، وتعدّ ذات صلة بتعزيز الوعي الضريبي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وتشمل هذه التشريعات القوانين الأساسية التي تنظم فرض الضرائب وجمعها، بالإضافة إلى بعض النصوص القانونية والإدارية التي تركز على الشفافية، وحماية حقوق المكلّفين، وتبسيط الإجراءات، وهي كلها عوامل مهمة في رفع مستوى الوعي والامتثال الضريبي.

أولاً: تشريعات أجنبية

1_الولايات المتحدة الأمريكية:

Intenal Revenue Code (IRC): الإطار القانوني الأساسي للنظام الضريبي الفيدرالي في الولايات المتحدة. يحتوي على مواد عديدة تنظم حقوق المكلّفين وواجباتهم، كما أسّس "ميثاق حقوق المكلّف" (Taxpayer Bill of Rights) الذي يهدف إلى تعزيز ثقة المكلّفين بالدولة وضمان فهمهم لالتزاماتهم الضريبية[4].

Taxpayer Bill of Rights 2 (1996): عزّزت هذه التعديلات حقوق المكلّف، واشترطت تقديم معلومات واضحة للمواطنين حول إجراءات الامتثال، وشجّعت على حملات توعية رسمية، مما ساهم في رفع مستوى الوعي الضريبي وزيادة الالتزام الطوعي[5].

---

[1] أبو زيد، أحمد. النظام الضريبي والتحول الاقتصادي في الدول العربية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، ص 88-93.

[2] عبد الرحمن، محمد أحمد. الوعي المالي والضريبي في الاقتصادات الناشئة. (القاهرة: دار الفكر الاقتصادي، 2015)، ص 90-95.

[3] عبد الله، سمير. الضرائب في الاقتصاد المعاصر: نظرية وتطبيق. (عمان: دار وائل للنشر، 2019)، ص 180-185.

[4] Internal Revenue Code, U.S.C. Title 26. متاح عبر موقع الكونغرس الأميركي: https://www.govinfo.gov/

[5] Taxpayer Bill of Rights 2 (1996), Internal Revenue Service, USA. متوفر على موقع IRS: https://www.irs.gov/

2_المملكة المتحدة:

Finance Acts (قوانين المالية المتعاقبة): تصدر الحكومة البريطانية سنوياً تشريعات مالية جديدة تحدد أسعار الضرائب وآليات الامتثال. ترفق هذه القوانين في العادة بإرشادات رسمية مبسّطة من قبل إدارة الإيرادات والجمارك البريطانية (HMRC)، مما يساعد على توضيح الأحكام الضريبية للمكلفين، وتحسين وعيهم الضريبي[1].

Taxpayers' Charter: يُعدّ بمثابة إعلان مبادئ ينظم العلاقة بين إدارة الضرائب والمكلّفين، ويؤكد على حقوقهم في الحصول على معلومات واضحة، وتعامل عادل وشفاف، ما يعزز فهمهم ووعيهم بدورهم الضريبي.

3_دول الاتحاد الأوروبي:

Council Directive on Administrative Cooperation in the Field of Taxation: تشجّع توجيهات الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء على تبادل المعلومات الضريبية وزيادة الشفافية. هذه الإجراءات تعزّز ثقة المكلّفين، وتحفّز الحكومات على توعية المكلفين بأحكام القوانين الضريبية وآثارها التنموية [2].

ثانياً: تشريعات عربية

1_ المملكة الأردنية الهاشمية:

قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014: نصّ على تبسيط الإجراءات الضريبية وتوفير المعلومات اللازمة للمكلّفين عبر البوابات الإلكترونية. رافق ذلك إجراءات توعية من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، مثل نشر أدلة مبسّطة، مما أسهم في رفع مستوى وعي المكلّفين [3].

2_جمهورية مصر العربية:

قانون الضريبة على الدخل رقم (91) لسنة 2005 وتعديلاته: عزّز اتجاه الإدارة الضريبية نحو الشفافية وبساطة الإجراءات، وشجّع على تقديم الإقرارات إلكترونياً، مع حملات توعية للمكلّفين عبر وسائل الإعلام والمواقع الرسمية، مما سهل على الأفراد فهم واجباتهم الضريبية[4].

3_المملكة المغربية:

المدونة العامة للضرائب: تتضمن أحكاماً تسهّل فهم النظام الضريبي، بجانب نشر أدلة تعريفية على الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب. إذ حرص المشرّع المغربي على النصّ على إجراءات تضمن تبسيط الإقرارات والعمليات الضريبية، وتعزيز الوعي عبر إتاحة المعلومات إلكترونياً [5].

4_ تشريعات عراقية

- قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 المعدل:

يُشكّل هذا القانون الإطار العام لتنظيم ضريبة الدخل في العراق. وقد صدرت بشأنه تعليمات تنفيذية وتوضيحات من الهيئة العامة للضرائب العراقية، تهدف إلى تبسيط الإجراءات وتوفير إرشادات للمكلّفين، بما يعزز وعيهم الضريبي [6].

---

[1] HM Revenue & Customs (HMRC), United Kingdom. الموقع الرسمي: customs-revenue-https://www.gov.uk/government/organisations/hm

[2] Council Directive 2011/16/EU on Administrative Cooperation in the Field of Taxation, EUR-Lex: https://eur-lex.europa.eu/

[3] قانون ضريبة الدخل الأردني رقم (34) لسنة 2014، موقع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات: http://www.istd.gov.jo

[4] قانون الضريبة على الدخل رقم (91) لسنة 2005، بوابة التشريعات المصرية: http://www.lawportal.com.eg (أو الموقع الرسمي لوزارة المالية المصرية).

[5] المدونة العامة للضرائب، المديرية العامة للضرائب في المغرب: https://www.tax.gov.ma

[6] قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 المعدّل، الموقع الرسمي للهيئة العامة للضرائب العراقية: http://www.tax.mof.gov.iq

- **قانون الإدارة المالية الاتحادي رقم (6) لسنة 2019:**

بالرغم من أنّه ليس قانوناً ضريبياً بحتاً، إلا أنّه يركّز على إدارة المال العام بشفافية، ويعزّز مبادئ الحوكمة المالية. مثل هذه الأحكام تساعد في بناء ثقة المكلّفين بالدولة، ما يدفعهم للاهتمام بمعرفة أحكام الضرائب والالتزام بها [1].

- **تعليمات وقرارات الهيئة العامة للضرائب العراقية:**

تصدر الهيئة بصورة دورية تعليمات توضيحية ومنشورات تعريفية حول آليات تقديم الإقرارات الضريبية، ومواعيد التسديد، وطرق الطعن والاستفسار. هذه المواد تعزز فهم المكلّفين وتؤدي إلى زيادة وعيهم بدورهم وحقوقهم والتزاماتهم الضريبية [2].

تشير هذه النماذج التشريعية إلى أن تحقيق الوعي الضريبي لا يعتمد فقط على نصوص القانون الأساسية، بل يستلزم أيضاً إجراءات تنظيمية وإدارية مرافقة، فضلاً عن حملات إعلامية وتوعوية. ومع تطور النظم الإلكترونية والحوكمة الرشيدة، تتجه التشريعات أكثر نحو الشفافية والتبسيط، ما يعزز وعي المكلّفين بدورهم المحوري في رفد الموازنة العامة وتحقيق التنمية.

الخاتمة:

تبيّن من خلال هذا البحث أنّ الوعي الضريبي ليس مجرد مفهوم نظري، بل هو عنصر محوري له انعكاساته الواسعة على البناء المؤسسي للدولة، واستقرارها المالي، وقدرتها على المضي قدماً نحو التنمية الاقتصادية الشاملة. فالوعي الضريبي يعكس مدى إدراك الأفراد والمؤسسات بأهمية الضرائب كمورد مستدام للإيرادات العامة، ودوره في تمويل مشروعات البنية التحتية وتحسين نوعية الخدمات العامة. ومن خلال هذا الوعي، تتبلور علاقة أكثر نضجاً بين المواطن والدولة، حيث يدرك المكلّف أنّ مساهمته المالية ليست عبئاً مفروضاً عليه، بل استثماراً في مستقبل أكثر رفاهية وعدالة.

استعرضت الفصول السابقة الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي، ثم تناولت أثره في تعظيم الإيرادات العامة، ودوره الحيوي في تعزيز التنمية الاقتصادية. كما طُرحت مجموعة من السياسات والتوصيات العملية، بدءاً من إدراج المفاهيم المالية والضريبية في المناهج التعليمية، مروراً بإطلاق حملات إعلامية توعوية، ووصولاً إلى تحسين الشفافية والمساءلة، وإعطاء حوافز وتسهيلات للممتثلين، وتوظيف التقنيات الحديثة في رفع كفاءة الإدارة الضريبية. وتتقاطع هذه الجهود مع ضرورة إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة ونشر الثقافة الضريبية، بهدف خلق بيئة حاضنة تمتزج فيها المصلحة الفردية بالصالح العام. إنّ تبني هذه التوصيات ليس عملاً معزولاً عن سياقه الاقتصادي والاجتماعي، بل هو مسار يتطلب تعاوناً متكاملاً بين الجهات المعنية. فهذا النوع من الإصلاحات لا يعطي ثماره فوراً، بل يحتاج إلى وقت وصبر حتى تترسخ المفاهيم في الوعي الجمعي، ويتبلور نمط جديد من العلاقة بين الدولة والمكلفين، قوامها الشفافية والثقة المتبادلة. وفي المحصلة، يؤدي هذا التراكم الإيجابي إلى توفير موارد مستدامة تمكّن الدولة من تمويل احتياجاتها التنموية، وتحسين قدرتها على الاستجابة للتحديات الاقتصادية المحلية والدولية. وبالنظر إلى المستقبل، يظل البحث في موضوع الوعي الضريبي مرشحاً للمزيد من الدراسة والتحليل. فقد يكون من المفيد إجراء دراسات ميدانية تعتمد على بيانات كمية ونوعية لرصد التغيرات في مستوى الوعي الضريبي، وربطها بمعدلات الامتثال والتحصيل الضريبي. كما يمكن توسيع نطاق المقارنة بين دول مختلفة، واستقصاء أثر العوامل الثقافية والسياسية والقانونية، سعياً نحو تحديد أفضل الممارسات والسياسات القابلة للتكيّف مع السياقات الوطنية المتنوعة. في الختام، يؤكد هذا البحث أنّ الوعي الضريبي ليس رفاهية فكرية، بل أحد المقومات الأساسية لتحقيق الاستدامة المالية والتنمية الاقتصادية. إن تكوين مجتمع يدرك أهمية الضرائب ويفهم آثارها التنموية هو خطوة استراتيجية لتأمين مستقبل أفضل، تتشارك فيه الدولة والمجتمع المسؤولية، وتتجسد فيه قيم العدالة والمساءلة واحترام سيادة القانون.

[1] **قانون الإدارة المالية الاتحادي رقم (6) لسنة 2019، الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي: https://cabinet.iq**

[2] **إصدارات وتعليمات الهيئة العامة للضرائب العراقية: http://www.tax.mof.gov.iq**

اما مضمون الدراسة فيمكن تلخيصها كما يلي :

اولا : النتائج :

1. أهمية الوعي الضريبي في تعزيز الإيرادات العامة:

لعب الوعي الضريبي دوراً محورياً في رفع معدلات الامتثال الطوعي لسداد الالتزامات الضريبية. فكلما ازدادت معرفة الأفراد والمؤسسات بطبيعة الضريبة وأهميتها، وارتفعت ثقتهم بحسن إدارة المال العام، زادت حصيلة الدولة من الإيرادات الضريبية دون الحاجة للإكراه أو الملاحقة المكثّفة للتهرّب.

2. العلاقة الوثيقة بين الوعي الضريبي والتنمية الاقتصادية:

إن الوعي الضريبي ليس مجرد مفهوم أخلاقي أو امتثال قانوني، بل يمثّل أداة لتعزيز التنمية الاقتصادية. من خلال تدفّق الإيرادات المستقرة والمتنامية، تتمكّن الحكومات من توظيف الموارد في مشروعات البنية التحتية وتحسين الخدمات الأساسية (التعليم، الصحة، النقل)، مما ينعكس إيجاباً على الإنتاجية والنمو الاقتصادي طويل المدى.

3. أثر الشفافية والمساءلة على الوعي الضريبي:

اتضح أنّ تعزيز الوعي الضريبي مرتبط بمدى شفافية الأجهزة الحكومية في الكشف عن أوجه الإنفاق العام، وبحجم المساءلة والمحاسبة للمسؤولين. فكلما كان المواطن على دراية باستخدامات ضرائبه في تحسين واقعه المعيشي، ارتفعت ثقته، وزاد استعداده للامتثال الضريبي.

4. دور التوعية والتعليم والإعلام في ترسيخ الوعي الضريبي:

يأتي نشر الثقافة الضريبية من خلال إدماج المفاهيم المالية والضريبية في المناهج الدراسية، وتنظيم حملات إعلامية مبسّطة، وتوفير إرشادات واضحة عبر منصات رقمية وتقليدية. هذه الأدوات تساهم في بناء قاعدة معرفية لدى الأفراد، وتحويل الامتثال الضريبي إلى سلوك قائم على القناعة والفهم.

5. التحول الرقمي وتبسيط الإجراءات:

ساعد اعتماد التقنيات الحديثة ووسائل الدفع الإلكتروني على تسهيل عملية الامتثال، وتقليل فرص التهرب أو الخطأ، وزيادة الوعي بقيمة الضريبة. وقد أسهمت هذه الخطوات في إيجاد علاقة أكثر مرونة ووضوحاً بين المكلّف والإدارة الضريبية.

6. تأثير الوعي الضريبي على الاستقرار المالي وجذب الاستثمارات:

عبر قاعدة إيرادات قوية ومستقرة، استطاعت بعض الدول زيادة جاذبيتها الاستثمارية، ومن ثم تحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام. فالوعي الضريبي يسهم في خلق مناخ أعمال شفاف ومستقر، ويساعد في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية بمرونة أكبر.

باختصار، يؤكد ما سبق أنّ الوعي الضريبي ليس مجرد التزام قانوني، بل هو رافعة تنموية ترتبط بتحقيق الاستقرار المالي، وزيادة العدالة في توزيع الدخل، وتعزيز فرص التنمية المستدامة.

ثانيا: التوصيات:

1. تعزيز التثقيف المالي والضريبي عبر المناهج التعليمية:

ضرورة إدماج المفاهيم الضريبية الأساسية في المناهج الدراسية منذ المراحل المبكرة، مع التركيز على تبسيط المعلومات وتكييفها بما يتلاءم مع الفئة العمرية، وذلك لبناء قاعدة معرفية وموقف إيجابي تجاه الضريبة لدى الأجيال الناشئة.

2. تنفيذ حملات إعلامية وتوعوية شاملة:

إطلاق حملات إعلامية متعددة الوسائط (إعلام مرئي، مسموع، ومقروء، إلى جانب المنصات الرقمية) تستهدف توضيح دور الضريبة في تمويل الخدمات العامة، وإبراز المشاريع التنموية المدعومة بالإيرادات الضريبية. يساعد ذلك في تغيير الصورة النمطية للضريبة من عبء إلى مساهمة تنموية.

3. تحسين الشفافية والمساءلة المالية:

تكريس مبدأ الشفافية في إدارة الإيرادات العامة، من خلال نشر تقارير دورية ومبسّطة توضح أوجه الإنفاق العام، وكيفية توظيف الضرائب في تحسين البنى التحتية والخدمات الأساسية. كما ينبغي تعزيز دور الأجهزة الرقابية والهيئات المستقلة لضمان محاسبة المسؤولين عن أي سوء إدارة للمال العام.

4. تبسيط الإجراءات الضريبية واعتماد التحول الرقمي:

تسهيل إجراءات تقديم الإقرارات الضريبية ودفع المستحقات من خلال منصات إلكترونية سهلة الاستخدام، مع توفير أدلة إرشادية مبسطة ودعم فني مباشر. هذا التبسيط يقلّل من الشعور بالتعقيد والرهبة، ويشجّع على الامتثال الطوعي.

5. الحوافز والتقدير للممتثلين ضريبياً:

اعتماد حوافز بسيطة (رمزية أو معنوية) للمكلفين الملتزمين، مثل منح شهادات تقدير، أو تقليل بعض الأعباء الإدارية عنهم. هذه الحوافز تشجّع على الامتثال، وتُظهر احترام الدولة لالتزام الأفراد والمؤسسات.

6. إشراك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص:

تشجيع الشراكات مع المؤسسات الأهلية، والغرف التجارية، والاتحادات المهنية لإقامة ندوات وحلقات نقاش تسهم في تعزيز الثقافة الضريبية، وتبادل الخبرات والمعارف حول أفضل الممارسات في الامتثال الضريبي.

7. توجيه الموارد نحو مشاريع ملموسة ذات أثر مباشر على المجتمع:

التركيز على تمويل مشاريع تنموية مرئية ومؤثرة في حياة المواطن (مثل تحسين المدارس والمرافق الصحية والطرق)، وإبراز هذه المشاريع في الحملات الإعلامية، مما يزيد من قناعة المكلفين بجدوى دفع الضرائب.

8. **الدراسات الميدانية والبحوث الدورية:** إجراء دراسات واستطلاعات رأي بشكل دوري لقياس مستويات الوعي الضريبي واتجاهات المكلفين، وتحليل نتائجها لتطوير السياسات التعليمية والإعلامية والإجرائية بما يلبي احتياجات الواقع ويتكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية .

من خلال اعتماد هذه التوصيات، يمكن تحقيق تقدم ملموس في رفع مستوى الوعي الضريبي، بما يعزز من معدلات الامتثال، ويضمن إيرادات مستقرة ومستدامة، تسهم بدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي على المدى الطويل.

المصادر والمراجع

1. إبراهيم، خالد. "أثر الوعي الضريبي على الامتثال: دراسة ميدانية"، مجلة الدراسات المالية والضريبية، العدد (3)، 2020، ص 125.
2. أبو زيد، أحمد. النظام الضريبي والتحول الاقتصادي في الدول العربية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، ص 120.
3. أبو زيد، أحمد. النظام الضريبي والتحول الاقتصادي في الدول العربية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، ص 88.
4. أبو زيد، أحمد. النظام الضريبي والتحول الاقتصادي في الدول العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، ص 45.
5. إصدارات وتعليمات الهيئة العامة للضرائب العراقية: http://www.tax.mof.gov.iq
6. البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية 2019. واشنطن: البنك الدولي، 2019، ص 110-115.
7. سعيد، علي. "تحليل العلاقة بين الوعي الضريبي والتهرب الضريبي"، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد (10)، 2019، ص 90
8. صندوق النقد الدولي، تقرير الإيرادات الضريبية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2021، ص 15.
9. عبد الرحمن، محمد أحمد. الوعي المالي والضريبي في الاقتصادات الناشئة، (القاهرة: دار الفكر الاقتصادي، 2015)، ص 78.
10. عبد الله، سمير. الضرائب في الاقتصاد المعاصر: نظرية وتطبيق. (عمّان: دار وائل للنشر، 2019)، ص 140.
11. قانون الإدارة المالية الاتحادي رقم (6) لسنة 2019، الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي: https://cabinet.iq
12. قانون الضريبة على الدخل رقم (91) لسنة 2005، بوابة التشريعات المصرية: http://www.lawportal.com.eg (أو الموقع الرسمي لوزارة المالية المصرية).

13. قانون ضريبة الدخل الأردني رقم (34) لسنة 2014، موقع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات: http://www.istd.gov.jo
14. قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 المعدّل، الموقع الرسمي للهيئة العامة للضرائب العراقية: http://www.tax.mof.gov.iq
15. المدونة العامة للضرائب، المديرية العامة للضرائب في المغرب: https://www.tax.gov.ma
16. Council Directive 2011/16/EU on Administrative Cooperation in the Field of Taxation, EUR-Lex: https://eur-lex.europa.eu/
17. HM Revenue & Customs (HMRC), United Kingdom. الموقع الرسمي: customs-revenue-ns/hmhttps://www.gov.uk/government/organisatio
18. Internal Revenue Code, U.S.C. Title 26. متاح عبر موقع الكونغرس الأميركي: /https://www.govinfo.gov
19. Taxpayer Bill of Rights 2 (1996), Internal Revenue Service, USA. متوفر على موقع /IRS: https://www.irs.gov

The Role of Tax Awareness In Enhancing Revenues And Achieving Economic Development

Assistant Professor Hussein Hezam Badr
Al-Mustansiriya University / College of Science
hussein_hezam@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

The research aims to examine the role of tax awareness in maximizing public revenues and achieving economic development by analyzing the relationship between taxpayers' level of awareness and their compliance with tax obligations, as well as by reviewing international, Arab, and Iraqi experiences in this field. The study is based on the premise that tax awareness is not merely a legal
understanding of the duties of individuals and institutions, but also includes their recognition of the importance of taxes in financing public services and achieving social justice, thereby contributing to strengthening the trust between the state and taxpayers and building a positive tax culture.

The study adopts a descriptive, analytical, and comparative approach to review the specialized literature and analyze the experiences of several countries. It has been found that countries with transparent systems and advanced electronic
infrastructures, such as those in Northern Europe, the United Kingdom, and Australia, achieve high levels of tax compliance. In addition, some Arab countries, including Morocco, Tunisia, Jordan, and Egypt, are striving to simplify tax procedures and enhance awareness campaigns as a mechanism to improve tax performance. In the Iraqi context, emphasis has been placed on the importance of amending laws and executive directives to simplify procedures and build trust with taxpayers.

Keywords: Tax awareness, revenue enhancement, achieving economic development, level of awareness among taxpayers.